سياسة الاحتفاظ بالوثائق وإتلافها

لجمعية الدعوة والتعليم باللغات الإفريقية

٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

تهدف اللائحة المالية إلى تنظيم جميع العمليات المالية داخل الجمعية، ووضع إطار واضح لإدارة الموارد المالية بما يحقق الكفاءة والشفافية والالتزام بالأنظمة المعتمدة.

أهداف اللائحة:

تركّز اللائحة على ضبط العمليات المالية، وضمان سلامة الإجراءات المحاسبية، وتعزيز الرقابة على الإيرادات والمصروفات، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المالية ويحفظ حقوق الجمعية.

نطاق التطبيق:

تُطبق هذه اللائحة على جميع الأنشطة المالية في الجمعية، وتشمل الإيرادات، والمصروفات، والمشتريات، والعهد، والسلف، وجميع التعاملات المالية التي تتم داخل الجمعية.

المبادئ المالية العامة:

تعتمد اللائحة على مجموعة من المبادئ، من أهمها:

- الالتزام بالأنظمة والتعليمات المالية
- الشفافية والدقة في تسجيل العمليات
- الفصل بين الصلاحيات لضمان الرقابة
- التوثيق الكامل لجميع العمليات المالية

الإيرادات المالية:

تنظم اللائحة مصادر الإيرادات مثل التبرعات، والإعانات، وأي موارد أخرى، مع التأكيد على تسجيلها بشكل رسمي وإيداعها في الحسابات البنكية المعتمدة، وعدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية دون مبرر نظامي.

المصروفات المالية:

تشمل ضوابط الصرف:

- أن تكون المصروفات معتمدة ومطابقة للميزانية
- وجود مستندات مؤيدة لكل عملية صرف
- اعتماد الصرف من الجهات المخولة
- الالتزام بالبنود المحددة في الخطة المالية

المشتريات والتعاقدات:

تنظم اللائحة إجراءات الشراء والتعاقد، بحيث تتم وفق ضوابط واضحة تضمن:

- الحصول على أفضل العروض
- تحقيق العدالة والشفافية
- اعتماد عمليات الشراء حسب الصلاحيات

العهد والسلف:

تحدد اللائحة آلية صرف العهد والسلف للموظفين، مع ضرورة:

- تحديد الغرض من الصرف
- تسويتها خلال فترة محددة
- توثيق جميع العمليات المرتبطة بها

الرقابة المالية:

تؤكد اللائحة على وجود نظام رقابي فعال يشمل:

- المراجعة الداخلية
- التدقيق على العمليات المالية
- متابعة الالتزام بالسياسات والإجراءات

المسؤوليات:

تتوزع المسؤوليات المالية بين:

- مجلس الإدارة (الإشراف والاعتماد)
- الإدارة التنفيذية (التنفيذ والمتابعة)
- القسم المالي (التسجيل والتوثيق وإعداد التقارير)

التقارير المالية:

تُلزم اللائحة بإعداد تقارير مالية دورية توضح الوضع المالي للجمعية، وتُستخدم في اتخاذ القرارات والتخطيط المستقبلي.